بعد انفصال الحركة العربية عن الدولة العثمانية؛ اذ وجدت تلك الحركة نفسها في مواجهة اتفاقيات ومعاهدات سرية، خاصة باقتسام أقطارها، وتجزيء جهودها. وكان ضمن تلك الاتفاقيات والمعاهدات اتفاقية سايكس ـ بيكو، وتصريح وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور. ولمواجهة المخاطر الناجمة عن ذلك، تداعى رجال القومية العربية، من مختلف اقطارهم، لعقد المؤتمر السوري العام، في حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩؛ ثم تداعوا ثانية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٩. وكان واضحاً من خلال مطارحات المؤتمر السوري الاول، والثاني، وعي رجال القومية العربية، آنذاك، للاخطار التي تنجم عن تقسيم سوريا الطبيعية، وادراكهم للجهود البريطانية ـ الفرنسية، التي تنسج في الخفاء، والعلن، لتحقيق ذلك التقسيم. لذا، فقد قرر المؤتمر السوري الثاني ضرورة الاستعداد للدفاع عن استقلال سوريا الطبيعية ووحدتها، في وقت كان فيه فيصل غائباً عن البلاد. وعند عودة فيصل الى دمشق، في أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، كان في جعبته مشروع اتفاق فيصل ـ كليمنصو، والذي وقعه فيصل، بالاحرف الاولى؛ وكان يتضمن اعترافاً صريحاً بتجزئة سوريا الطبيعية[٢].

الا ان فيصل لم يستطع مقاومة تيار المحافظة على وحدة سوريا الطبيعية داخل الحركة القومية، وحضر المؤتمر السوري العام الثالث في السادس من آذار (مارس) ١٩٢٠، حيث قرر المؤتمر، في جلسته الثانية، اعلان استقلال سوريا، بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكاً دستورياً عليها. واذيع القرار في الثامن من آذار (مارس) ١٩٢٠؛ الا ان عهد الاستقلال العربي، لم يدم سوى اربعة شهور ونصف الشهر فقط (من ٨ آذار ـ مارس الى ٢٤ تموز ـ يوليو ١٩٢٠)[٣]. وبعدها سقط العهد الفيصلي. وكان لانهياره أثر بالغ على الحركة العربية؛ فقد انفرط عقد رجالات الحركة، وتشتتوا، وحرموا من المجال الحر للعمل، وجعلت القضية العربية الواحدة الاهداف، مطبوعة بالطابع الاقليمي؛ وبذلك انطوت صفحة العمل القومي المشترك في تلك المرحلة، واصبحت القوى القومية العربية ازاء مهمات مرحلية من النضال، ضمن اقطارها المستعمرة[٤].

وفي هذا الاطار، اخذت الحركة الوطنية الفلسطينية تشكل قيادتها القطرية؛ وبدأ ذلك، بالفعل، عبر المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، سنة ١٩٢١، حيث تم انتخاب لجنة تنفيذية فلسطينية، برئاسة موسى كاظم الحسيني. وطالب المؤتمر بقيام حكومة فلسطينية مستقلة. وبهذا خرجت القضية الفلسطينية من الاطار القومي العربي العام الى نطاق القطرية الفلسطينية، وجاء خروجها في ظل أزمات سياسية واقتصادية وثقافية متعددة، كان يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

بلغ عدد سكان فلسطين ٦٧٣ الف نسمة، وفقاً للاحصاء الرسمي سنة ١٩٢٠؛ منهم ١٢٥ الفاً من المسلمين، و ٦٧ الفاً من المسيحيين، وسبعة الآف من المذاهب الاخرى[٥]. ولم تكن الطبقات في فلسطين، حتى أوائل العشرينات من هذا القرن، قد تبلورت كطبقات محددة ومتمايزة بالمفهوم العلمي الخاص لهذه الكلمة؛ بل كان التداخل بين الطبقات مرناً الى حد كبير؛ «وعلى الرغم من نشوء بورجوازية محلية في مطلع القرن العشرين، ظلت طبقة الافندية التي خدمت الامبراطورية العثمانية، وهادنت الكولونيالية البريطانية فيما بعد، هي الطبقة المهيمنة، سياسياً، على المجتمع الفلسطيني قبل الحرب العالمية وبعدها»[٦].

كما وتفشت الامية داخل المجتمع الفلسطيني، نتيجة لعوامل الارهاق العثماني المتعددة، فبلغت نسبة الامية بين المسلمين ٨٩ بالمئة، وبين المسيحيين ٥٢ بالمئة، وبين مجموع السكان العام ٨٥